الأمم المتحدة S/2014/105*

مجلس الأمن

Distr.: General
14 February 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقراري مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢) و ٢١٠٣ (٢٠١٣)، ويغطي التطورات الرئيسية في المجالات السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي وفي مجال حقوق الإنسان، والعمل الإنساني منذ تقريري الأخير المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/680).

ثانيا – إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه

ألف – الوضع السياسي

١ – لمحة عامة عن الحالة السياسية في البلد

٢ – هيمن على المشهد السياسي خلال الفترة قيد الاستعراض التحضيرات للانتخابات العامة القادمة، واستمرار الأزمة السياسية داخل الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر والتحقيق في الظروف المحيطة بوصول ٧٤ فردا يُدعى أنهم يحملون الجنسية السورية إلى غينيا – بيساو ومغادرتها.

٣ – وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد الرئيس المؤقت مانويل سيريفو نهامادجو اجتماعا حضره ممثلون عن ٢١ حزبا، والقوات المسلحة، والمجتمع الدولي، لمناقشة إمكانية تحديد الفترة الانتقالية التي من المتوقع أن تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، وافقت اللجنة الدائمة التابعة للجمعية الوطنية على تمديد الفترة الانتقالية إلى غاية الانتخابات وأداء البرلمانيين الجدد لليمين بعد ذلك.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.

14-23245 (A) 250214 250214

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الجمعية الوطنية جلسة دعت إليها رئيس الوزراء المؤقت وعقدت جلسة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر دعت إليها وزير إدارة الإقليم في الحكومة المؤقتة لتقديم معلومات مستكملة عن حالة عملية تسجيل الناخبين. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ المدير العام للمكتب الفني لتقديم الدعم للعملية الانتخابية، الجمعية الوطنية بأنه سوف لا يكون من الممكن إنجاز العملية بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر بسبب العدد المحدود المتاح من مجموعات مواد تسجيل الناخبين.

٥ - وفي أثناء ذلك، ظل الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر يتخبط في أزمة داخلية قبل انعقاد مؤتمره الوطني الذي يُتوقع أن ينتخب هيئات الحزب والمرشح للرئاسة. وتخللت المؤتمرات الإقليمية المعقودة بهدف انتخاب وفود تمثلها في المؤتمر الوطني انقسامات حادة ومواجهات عنيفة في بعض الأحيان. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وقّع تحالف ضم كل من المرشحين للرئاسة عن الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، كارلوس كورّيا وآدجا ساتو كامارا، وكذلك دومينغوس سيمويس بريرا، وهو مرشح عن قيادة الحزب، وقعوا وثيقة عنوانها ”التحالف من أجل الوحدة والوئام في الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر“. ودعا الموقعون على الوثيقة إلى تعديل النظام الأساسي للحزب للسماح لرئيسه برئاسة الهيئات الرئيسية للحزب، والسماح للأمين العام بتصدر قائمة الحزب في الانتخابات التشريعية وبأن يشغل منصب رئيس الوزراء في حالة فوز الحزب.

٦ - وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، طعن مؤيدون لبرايما كامارا، وهو مرشح لزعامة الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، في قرارات الإدارة القانونية التابعة للحزب بشأن نتائج المؤتمرات الإقليمية في مناطق كل من أويو وبافاتا، وشمال وسط غينيا - بيساو. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، طلب الرئيس المؤقت من ممثلي الخاص، خوسي راموس - هورتا، ومن الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد أوفيديو بيكينو مساعدته في التوسط لحل الأزمة بسبب ما يساوره من قلق إزاء النتائج التي يحتمل أن تترتب على مستوى البلد على منع الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر من المشاركة في الانتخابات بسبب عدم تقديمه لقائمة المرشحين للانتخابات التشريعية في حدود الإطار الزمني القانوني. وعمل ممثلي الخاص خوسي راموس - هورتا وأوفيديو بيكينو معا من أجل إقناع جميع الأطراف بعدم إفساح المجال للخلافات السياسية والعداوات الشخصية بإضعاف الجهود الرامية إلى إنجاز الفترة الانتقالية.

٧ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، قضت المحكمة الإقليمية في بيساو لفائدة المؤيدين للسيد كامارا فيما يتعلق بالمؤتمر الإقليمي في أويو. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، قضت المحكمة الإقليمية في بافاتا ضد مؤيديه فيما يتعلق بالمؤتمر الإقليمي في بافاتا. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أعادت اللجنة المركزية للحزب تنظيم انتخابات المؤتمر الإقليمي في أويو التي أسفرت عن انتخاب مؤيدي السيد سيمويس بيريرا.

٨ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء المخلوع كارلوس غوميس جونيور، الذي كان يقود الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر خلال فترة انقلاب ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعلن أنه سيترشح للانتخابات الرئاسية دون أن يذكر ما إذا كان سيفعل ذلك تحت راية الحزب. وأخيرا انطلق المؤتمر الوطني للحزب، التي أرجئ مرات عديدة، في ٢ شباط/فبراير في شمال غرب مدينة كاشو. وفي ٩ شباط/فبراير، انتخب المؤتمر العام دومنغوس سيموس بيريرا رئيسا للحزب.

٩ - وفي ١ كانون الثاني/يناير، ذكر كومبا يالا، الرئيس السابق والزعيم السابق لحزب التجديد الاجتماعي، أنه سيتقاعد من النشاط السياسي. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، انتخب الحزب رجل الأعمال آبل إنكادا، مرشحا لرئاسة الحزب.

١٠ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، اختار منتدى غيينا - بيساو، وهو تحالف مكون من ٢٣ حزبا سياسيا، مشار إليه سابقا بوصفه ''منتدى الأحزاب السياسية''، اختار فرناندو فاز لقيادة قائمته الانتخابية في الانتخابات المقبلة. ويشغل السيد فاز حاليا منصب الوزير المكلف بشؤون مجلس الوزراء وهو الناطق باسم الحكومة الانتقالية. وهو أيضا زعيم ''الاتحاد الوطني الغيني'' غير الممثل في البرلمان. وانتخب منتدى غينيا - بيساو أفونسو تي رئيسا له وزعيما للحزب الديمقراطي من أجل الاستقلال والتنمية، بوصفه مرشحه للرئاسة.

١١ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، حاول ٧٤ فردا يدعون أنهم مواطنون سوريون، كانوا وصلوا إلى بيساو من المغرب، حاولوا ركوب طائرة في رحلة تجارية إلى لشبونا حاملين جوازات سفر مزورة. ونتيجة لتدخل قوات الأمن في غينيا - بيساو ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، ادُّعي أن طاقم الطائرة أجبر على نقل الأفراد البالغ عددهم ٧٤ فردا إلى لشبونة. وعند وصولهم إلى لشبونة، طلبوا اللجوء إلى البرتغال. وأوقفت شركة الطيران رحلاتها إلى بيساو وانطلاقا منها.

١٢ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن وزير العدل في الحكومة المؤقتة أن لجنة التحقيق، التي أنشئت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر للتحقيق في الحادث، خلصت إلى أن إصرار وزير الداخلية على نقل شركة الطيران للأفراد الـ ٧٤ إلى لشبونة كان يعزى إلى

''أسباب أمنية داخلية''. وخلصت اللجنة أيضا إلى أن شبكة إجرامية عبر وطنية تربطها علاقات مع موظفين في وزارة الخارجية، والمطار الدولي في بيساو ودوائر استعلامات الدولة، ضالعة أيضا في الحادثة. وفي اليوم نفسه، أبلغ رئيس الوزراء المؤقت مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بأن لجنة التحقيق ستقدم تقريرها إلى مكتب المدعي العام لغرض إجراء تحقيق، كما ستطلب الحكومة المؤقتة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) مساعدة السلطات في غينيا - بيساو على التصدي للشبكة الإجرامية عبر الوطنية.

٢ - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في البلد

١٣ - لم يُحرز أي تقدم كبير خلال الفترة قيد الاستعراض في مجال حماية حقوق الإنسان ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب. وحدثت حالات جديدة من المضايقة السياسية لأعضاء الحكومة المؤقتة السابقين والحاليين، وساد الشعور بانعدام الأمن والإفلات من العقاب. وظلت القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير والتجمع منذ انقلاب عام ٢٠١٢ سارية المفعول.

١٤ - وعلى إثر تعرض وزير النقل والاتصالات في الحكومة الانتقالية للضرب في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على أيدي رجال مسلحين، يرتدي بعضهم بزة الميليشيا، تعهد المدعي العام بإجراء تحقيق في الحادث. وفي الفترة بين ١٢ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استجوبت الشرطة القضائية ثمانية أشخاص مشتبه فيهم في هذه القضية، بمن فيهم قائد شرطة التدخل السريع. وأطلق سراحهم جميعا دون توجيه أي تهم لهم.

١٥ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تم اعتقال الوزيرة السابقة لدى رئاسة مجلس الوزراء ومديرة الحملة الانتخابية لرئيس الوزراء المُقال، غوميس جونيور في عام ٢٠١٢، أدياتو دجالو ناندينيا، واستجوابها على مدى ساعات عديدة في دوائر استعلامات الدولة على إثر رجوعها إلى بيساو، وذلك بسبب ''مغادرتها البلد بصورة غير قانونية'' بعد انقلاب نيسان/أبريل ٢٠١٢.

١٦ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قدم المدعي إحاطة لأعضاء البرلمان عن حالة التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة، وعمليات الضرب والاغتيال لأسباب سياسية. وأشار فيها إلى عدم كفاية الموارد المادية والبشرية، فضلا عن عدم تعاون مؤسسات الدولة، التي تشكل عائقا أمام إقامة العدل. وفيما يتعلق بقتل رئيس الأكان العامة للقوات المسلحة السابق، اللواء تاغمي نا ويي، في آذار/مارس ٢٠٠٩، ذكر أن عملية التحقيق قد انتهت غير أنه يتعين الآن تحديد موعد للمحاكمة. وفيما يتعلق باغتيال الرئيس السابق خواوو برناردو فييرا في آذار/مارس ٢٠٠٩، أبلغ البرلمانيين أن لم يتم بعد عقد جلسات

استماع لشاهدين رئيسيين. وأضاف قائلا إن المشاكل المتعلقة بأمنهما المادي لا تزال قائمة نظرا لأنه لا يوجد في غينيا – بيساو قانون لحماية الشهود أو آلية مماثلة. وفيما يتعلق بقتل مواطن نيجيري في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قال إن التحقيقات التي يقوم بها مكتبه، والشرطة القضائية والحرس الوطني لا تزال جارية غير أنها تعطلت بسبب الافتقار إلى الوسائل اللوجستية. ولاحظ أيضا أن السلطات المعنية لا تزال لم تحدد بعد المسؤولين عن التهديد بالقتل وتدمير الممتلكات في سفارة نيجيريا.

١٧ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أبلغ كارلوس كوستا، وهو عضو في اللجنة المركزية للحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، وعضو قيادي في فريق الحملة الانتخابية للسيد كارلوس غوميس جونيور، أبلغ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بأنه تم احتجازه واستجوابه في ١١ كانون الثاني/يناير على أيدي الحرس الوطني ورجال يرتدون ''ملابس عادية'' لقيامة بتوزيع مواد انتخابية تحمل صورة السيد غوميس جونيور متبقية من الحملة الانتخابية الرئاسية لعام ٢٠١٢.

٣ - الجهود الإقليمية والدولية من أجل إرساء النظام الدستوري واحترامه

١٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص العمل مع الشركاء الدوليين لغينيا – بيساو، وذلك بوجه خاص من أجل التشجيع على التعجيل بتسليم المساعدة المعلنة للعملية الانتخابية. ولتحقيق ذلك، عقد جلسات منتظمة تناولت تبادل المعلومات والتنسيق مع السلك الدبلوماسي المعتمد في بيساو. وشجع أيضا ممثلي الخاص الحكومة المؤقتة والرئيس المؤقت على عقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء الدوليين من أجل تحسين الاتصالات مع الجهات المقدمة للدعم للعملية الانتخابية.

١٩ - وفي الجلسة ٤٠٨ التي عقدها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، طلب المجلس إلى السلطات المؤقتة في غينيا – بيساو أن تحدد الجهات التي يُشتبه في أنها ضالعة في أعمال العنف في البلد وتتخذ الإجراءات اللازمة ضدها. وحثّ السلطات المؤقتة على كفالة إصلاح القطاع الأمني كشرط أساسي لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. وناشد أيضا المجتمع الدولي دعم تعزيز بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو.

٢٠ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أعلنت جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية عن تعيين كارلوس ماورا ممثلا خاصا للمنظمة لدى غينيا – بيساو. وأكد السيد ماورا خلال الحديث الذي أدلى به لوسائط الإعلام في ١٤ كانون الثاني/يناير، أن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية كررت، بتعيينها إياه ممثلا لها، تأكيد التزامها بمساعدة غينيا – بيساو في العمل

على عقد الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٦ آذار/مارس في الموعد المحدد. وتعهد بالعمل عن كثب مع السلطات المؤقتة في هذا الصدد.

٢١ - وقامت بعثة تابعة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية بزيارة غينيا - بيساو في الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لتقييم التحضير للانتخابات وتحديد مجالات الدعم الممكنة. وسافرت بعثة انتخابية تابعة للأمم المتحدة، تضم ممثلين لإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٨ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير لتقييم التحضيرات الجارية للانتخابات الرئاسية والتشريعية. ونشر الاتحاد الأوروبي بعثة استكشافية في الفترة من ٩ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير لتحديد الحاجة إلى إيفاد بعثة لمراقبة الانتخابات.

٤ - الجهود الرامية إلى إجراء عملية انتخابية ديمقراطية

٢٢ - بدأت عملية تسجيل الناخبين، الرامية إلى تسجيل ناخبين يقدر عددهم بـ ٨١٠ ٩٦١ ناخبا، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي حين كان من المقرر أن تستمر العملية حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ رئيس الوزراء المؤقت ممثلي الخاص في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بقرار تمديد فترة تسجيل الناخبين حتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وأسهم قرار التمديد في إرباك أوساط السكان وتقويض الثقة في العملية. وأسفر عدم وجود حملة إعلامية وطنية حاسمة لعملية تسجيل للناخبين تُجريها للمرة الأولى قوافل متنقلة غير ثابتة، وغياب معلومات مستكملة تفصيلية من جانب السلطات الانتقالية، عن تفاقم الفوضى وزيادة تقويض الثقة.

٢٣ - واتسمت الأيام الأولى للعمليات بحالات تأخير طويل في عملية التسجيل. وبدأت العمليات بتوزيع مجموعات تسجيل الناخبين التي قدمتها حكومة تيمور - ليشتي، والتي وصلت إلى البلد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٤ - وقدمت حكومة تيمور - ليشتي، من خلال بعثتها الانتخابية في غينيا - بيساو، الدعم المالي والفني لعملية تسجيل الناخبين، الذي كان له دور حاسم في بدئها. وتعهدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها بتقديم مبلغ ١٩ مليون دولار، الذي خُصِص شق كبير منه لدفع مرتبات موظفي التسجيل الميداني. ومع ذلك، كانت هناك بعض حالات التأخير الأولي في صرف المبالغ بسبب التحديات التي واجهتها الحكومة الانتقالية في كفالة الامتثال للقواعد المالية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحد الأدنى من معايير المساءلة.

٢٥ - وفي إطار الجهود الرامية إلى التعجيل بعملية تسجيل الناخبين، طلبت الحكومة الانتقالية إلى حكومة نيجيريا المساعدة في تقديم المزيد من مجموعات تسجيل الناخبين. وردا على ذلك، تبرعت الحكومة النيجيرية بـ ٣٠٠ مجموعة ونشرت خمسة تقنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات في بيساو. غير أن عددا من المشاكل الفنية أعاق توزيع المجموعات البالغة ٣٠٠ مجموعة على مواقع تسجيل الناخبين.

٢٦ - وأعلنت الحكومة الانتقالية تمديد فترة تسجيل الناخبين حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير خلال الاجتماعات التي دعا الرئيس المؤقت إلى عقدها في ٤ و ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لمناقشة عملية تسجيل الناخبين. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، وجه رئيس الوزراء المؤقت رسالة إلى رئيس البرلمان يطلب فيها موافقة الجمعية الوطنية على تقصير فترة الجداول الزمنية الانتخابية من أجل تيسير إجراء الانتخابات في ١٦ آذار/مارس. وأبلغ الرئيس المؤقت ممثلي الخاص، خلال اجتماع عقد في ٨ كانون الثاني/يناير، بأن الفرعين التشريعي والتنفيذي قد وافقا بصورة غير رسمية على عقد جلسة استثنائية للجمعية الوطنية بمجرد الانتهاء من تسجيل الناخبين لمناقشة الحد من فترة الجداول الزمنية الانتخابية.

٢٧ - وشابت عملية تسجيل الناخبين أوجه قصور على الصعيدين الفني والتخطيطي، فضلا عن التحديات المتصلة بتنسيق الجهات المعنية الوطنية والدولية. ولم تسفر الدعوة التي وجهتها الحكومة الانتقالية لكل شريك من الشركاء الدوليين من أجل إدارة إسهاماته في العملية عن تيسير التنسيق الملائم، ولم تسمح كذلك بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما هو معتاد بجمع التمويل والمساعدة الفنية وإدارتها.

٢٨ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، عقد رئيس الوزراء المؤقت، بناء على مشورة من ممثلي الخاص، اجتماع ”لجنة تنسيق العملية الانتخابية وتقديم الدعم المالي للانتخابات العامة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤“، التي أنشئت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وناقشت اللجنة أثناء الاجتماع تقريرا قدمه المكتب الفني لدعم العملية الانتخابية بشأن الأيام الثلاثين الأولى من عملية تسجيل الناخبين. ووصف التقرير التأخير في صرف الأموال بأنه عائق رئيسي للعملية، وذكر أن ذلك قد أدى إلى حالات تأخير في تدريب موظفي تسجيل الناخبين، وعدم كفاية مجموعات تسجيل الناخبين.

٢٩ - وقام ممثلي الخاص بزيارة مواقع تسجيل الناخبين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في بيساو، وفي مناطق بافاتا وكينارا وكاشيو وبيومبو وأويو. وقد شهد، خلال جميع هذه

الزيارات، أعدادا كبيرة من الأشخاص كانوا يسعون إلى تسجيل أنفسهم، ولاحظ حماس السكان واندفاعهم.

٣٠ - وقد اكتسبت العملية، بحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير، زخما كافيا مما حث المكتب الفني لدعم العملية الانتخابية على الإعلان في مؤتمر صحفي عن تسجيل ٦٧٧ ١١٤ ناخبا، بمن فيهم ٣٤٩ ١٢ ناخبا في الخارج، أي ما يمثل حوالي ٨٣ في المائة من تقديرات عدد الناخبين. وأحرز تقدم إضافي بعد نشر ١٥٠ مجموعة من ٣٠٠ مجموعة لتسجيل الناخبين قدمتها الحكومة النيجيرية.

٣١ - وانتهت عملية تسجيل الناخبين في ١٠ شباط/فبراير. وتم تدبير التمويل للمرحلة التالية من عملية الاقتراع من خلال الالتزامات السخية التي تعهد بها الشركاء الدوليون لغينيا - بيساو، بما في ذلك مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والبرازيل، وبوركينا فاسو، وتركيا، وتوغو، وتيمور - ليشتي، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وغينيا، والنيجر، ونيجيريا، وكوت ديفوار، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

باء - الحالة الأمنية

٣٢ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أوقف أفراد عسكريون، خلال عملية أمنية، قافلة يسافر فيها ممثلي الخاص. وعندما أبلغت الحالة إلى الرئيس المؤقت، أصدر رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة بيانا يعتذر فيه عن الإزعاج الذي وقع، وأمر بوقف جميع عمليات تفتيش المركبات. ومع ذلك، تلقى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو تقارير تفيد بمواصلة العسكريين تفتيش مركبات الممثلين الدبلوماسيين.

٣٣ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أقر وزير الداخلية في الحكومة الانتقالية خطة تأمين الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٤، التي وضعت بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، واعتمدها. ووفقا للخطة، سيُضطَلع بأمن الانتخابات تحت إشراف القيادة المشتركة لوزيري الداخلية والدفاع في الحكومة الانتقالية، بمشاركة بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. وطلبت السلطات الانتقالية الدعم من المفوضية الوطنية للانتخابات وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل من أجل تيسير تدريب أفراد الشرطة والجيش الذين يعملون في ظل القيادة المشتركة. وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير، وافق مكتب الأمم المتحدة المتكامل وسفارة البرازيل في غينيا - بيساو على طرائق

الاستفادة من مركز تدريب جواو لانديم لقوى الأمن الداخلي الذي تموله البرازيل من أجل إجراء هذا التدريب.

٣٤ - وأبلغ رئيس الوزراء المؤقت ممثلي الخاص في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بأن العسكريين يقدمون الدعم اللوجستي لقوافل تسجيل الناخبين. وتمكن ممثلي الخاص أثناء زياراته الميدانية، من ملاحظة تقديم الدعم اللوجستي، وبالتالي تأكيده.

ثالثا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية

٣٥ - ازدادت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد تدهورا خلال الفترة قيد الاستعراض. ووفقا للبيانات المؤقتة، ازدادت حدة الحالة المالية في خزانة الحكومة الانتقالية في الربع الأخير من عام ٢٠١٣. وواجهت الحكومة الانتقالية صعوبات متزايدة في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في الوقت المناسب، التي وصلت إلى ثلاثة أشهر من متأخرات المرتبات في العديد من الحالات.

٣٦ - كما أبلغت نقابات العمال في القطاع الخاص عن تحديات متعلقة بمتأخرات المرتبات. ودعا اتحادا النقابات العمالية، وهما الاتحاد الوطني لعمال غينيا والاتحاد العام لنقابات العمال المستقلة، إلى الإضراب العام في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، والذي أصاب كل من الخدمة المدنية والقطاع الخاص بالشلل. وطالبت نقابات العمال بدفع مرتب شهرين من المتأخرات. كما انضمت شركات النقل إلى الإضراب، مطالبة بوضع حد فوري لعمليات ''الإيقاف'' التي تضطلع بها شرطة المرور. ونُشرت أفرقة شرطة مكافحة الشغب في مواقع استراتيجية في بيساو لرصد أي تجمعات محتملة أثناء الأيام الأولى من الإضراب، ولكن لم يتم الإبلاغ عن وقوع حوادث أمنية. وأنهى قطاع النقل الإضراب في اليوم الثالث بسبب الشكاوى الواردة من السكان.

٣٧ - وانتهى إضراب المعلمين، الذي بدأ في ٣٠ أيلول/سبتمبر، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر في أعقاب التوصل إلى اتفاق بين نقابتي المعلمين والحكومة الانتقالية يقضي بدفع أربعة أشهر من المرتبات المتأخرة. ومن أجل كفالة استكمال العام الدراسي الحالي على نحو مرض، وقعت نقابتا المعلمين والحكومة الانتقالية في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ميثاقا اجتماعيا يتعلق بقطاع التعليم أقره لاحقا الرئيس المؤقت. كما شهدت على توقيع الميثاق منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي قدمت الدعم الفني للعملية بوصفها وسيطا، وكذلك رابطة الآباء والأمهات ورابطة الطلاب في غينيا - بيساو. ويهدف الميثاق، في جملة أمور، إلى

تهيئة مناخ من السلام الاجتماعي في قطاع التعليم، وكفالة عمل الفصول الدراسية بسلاسة ودون انقطاع.

٣٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نشرت الحكومة الانتقالية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة بلان إنترناشونال وشركاء دوليون آخرون نتائج تقييم للأمن الغذائي في حالات الطوارئ أُجري في آب/أغسطس ٢٠١٣ من أجل تقييم أثر حملة ضعيفة لتسويق الكاجو وانخفاض أسعار السوق على الأمن الغذائي. وخلص التقييم إلى أن ما يقرب من نصف السكان يعتمدون على مبيعات جوز الكاجو كمصدر أولي للدخل. كما سلط الضوء على أن هبوط أسعار جوز الكاجو في عام ٢٠١٣ هو أحد ''الصدمات'' الرئيسية لنسبة ٧٤ في المائة من الأسر المعيشية، مما أدى إلى انخفاض الدخل والحد من إمكانية الحصول على السلع الغذائية الأساسية. وكشف التقييم أيضا أن نسبة ٧ في المائة من السكان فقط تنعم بالأمن الغذائي، مع تفاوت المستويات وفقا للمناطق المختلفة. وتعد أويو وكينارا من أكثر المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وكان من المتوقع أن تستقر حالة الأمن الغذائي بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ولكن تتدهور في الفترة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٤، وهي فترة حصاد الكاجو والتجارة فيه. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ عملية للإغاثة والإنعاش في غينيا - بيساو على مدى فترة طويلة، من المقرر أن تنتهي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مع التركيز على التعليم والصحة والتغذية والأمن الغذائي، في إطار خطط رامية إلى توفير الغذاء لما يقرب من ٠٠٠ ١٥٠ مستفيد سنويا.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت المنطقة الجنوبية من تومبالي بتفشي وباء الكوليرا حيث بلغت حالات المصابين المسجلين ٤٧٠ شخصا مما أدى إلى ٣٠ حالة وفاة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية من أجل التخفيف من أثر الوباء ووقف انتشاره إلى المناطق الأخرى.

رابعا - ملاحظات

٤٠ - إن إنهاء عملية تسجيل المقترعين بنجاح إنجاز رئيسي من أجل عقد انتخابات تشريعية ورئاسية موثوقة وشاملة وسلمية. ولم تؤدي المشاكل التي ووجهت في البداية في عملية التسجيل إلى فتور حماس مواطني غينيا - بيساو في التسجيل والحصول على بطاقة هوية الناخب. وإني أشيد بشعب غينيا - بيساو لالتزامه بممارسة حقوقه الديمقراطية بطريقة سلمية.

٤١ - وإني أرحب بالجهود التي تبذلها السلطات المؤقتة من أجل مواصلة مسيرتها على الرغم من التحديات التقنية والسياسية الكبيرة. وإني أشيد أيضا بشركاء غينيا - بيساو الدوليين، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومتي كل من نيجيريا وتيمور - ليشتي للدعم الذي قدمته والمعدات الحيوية التي وفرتها. وأعرب أيضا عن تقديري البالغ لتفاني الشركاء الآخرين الذين أبدوا التزاما راسخا بدعم مرحلة الاقتراع.

٤٢ - ومن المهم للغاية المحافظة على الزخم والحماس اللذين سادا خلال عملية تسجيل الناخبين إلى غاية مرحلة الاقتراع. ولعل عدم اليقين الذي شاب عملية تسجيل الناخبين حتى نهايتها تقريبا، بما في ذلك الصعوبات المواجهة في طبع وإصدار بطاقات الناخبين، لعله أدّى إلى إثارة بعض الشكوك، غير أن العملية سمحت عموما بمشاركة الكثيرين ممن كانوا يرغبون في التسجيل. وإني أشجع أصحاب المصلحة الوطنيين على مواصلة استخدام الوسائل القانونية لتسوية المنازعات المتعلقة بعملية تسجيل الناخبين، وذلك من أجل المحافظة على السلام والاستقرار في البلد. وإني أحثّ أيضا جميع أصحاب المصلحة على الانتقال بكل حزم إلى المرحلة التالية، مع الالتزام واليقظة والشعور العميق بالمسؤولية المشتركة.

٤٣ - وإني أدعو الشركاء الدوليين لمواصلة دعم العملية الانتخابية ماليا وتقنيا، ولا سيما من خلال تقديم الدعم في الوقت المناسب، مع كفالة جميع الضمانات اللازمة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة. وأدعو أيضا إلى مضاعفة الجهود من أجل تعزيز تنسيق المساعدة الانتخابية بقيادة ممثلي الخاص، وتمشيا وقرار مجلس الأمن ٢١٠٣ (٢٠١٣)، وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٤٤ - وإني إذ أؤكد التقدم المحرز في إنهاء عملية تسجيل الناخبين، فإني مدرك للصعوبات التي لا تزال قائمة في مجالات تقديم الترشيحات، وخوض الحملة الانتخابية، والاقتراع الفعلي، وعدّ الأصوات في المواعيد المقررة وبطريقة سلمية ومنظمة وشفافة وموثوقة، مع قبول جميع أصحاب المصلحة لنتائج الانتخابات قبولا تاما. وفي هذا الصدد، فإني ألاحظ بوجه خاص أثر عملية تسجيل الناخبين التي استغرقت وقتا طويلا في الإطار الزمني للمهام الرئيسية المتبقية، وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى معالجة هذه المسألة على وجه الاستعجال مع توخي المرونة اللازمة. وأخيرا، أحثّ جميع مواطني غينيا - بيساو، بما في ذلك الأحزاب السياسية وأنصارها، وقوات الدفاع وقوات الأمن، والمجتمع المدني، والزعماء التقليديين والزعماء الدينيين، والمجموعات النسائية والشبابية، فضلا عن وسائط الإعلام، على القيام بأدوارها بطريقة مسؤولة من أجل تيسير إجراء انتخابات موثوقة.

٤٥ - وعلى الرغم من جهود الشركاء الوطنيين والدوليين الرامية إلى تشجيع التوافق السياسي فيما بين الأطراف في غينيا - بيساو، ألاحظ مع القلق أن القيادة السياسية في البلد لا تزال منقسمة انقساما عميقا. وهذا الانقسام السياسي يهدد كامل عملية إرساء النظام الدستوري في البلد. وإني أدعو جميع القادة السياسيين، ولا سيما قادة الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، إلى التعجيل بتسوية مشاكلهم الداخلية بطريقة مسؤولة من أجل المساهمة في إجراء انتخابات سلمية وموثوقة.

٤٦ - ولا تزال معدلات انتهاكات حقوق الإنسان، وأعمال الترهيب والعنف بدوافع سياسية مرتفعة في مستويات تثير القلق منذ تقريري السابق الصادر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/680). ونظرا لاقتراب يوم الانتخابات، فإن ذلك قد يؤدي إلى إثارة التوترات السياسية. ولهذا فإني أحثّ جميع الأطراف، ولا سيما، السلطات المدنية والعسكرية المؤقتة، إلى ضبط النفس خلال هذه الفترة الحساسة من أجل تهيئة بيئة ملائمة للمشاركة الحرة في العملية الانتخابية.

٤٧ - ولا يزال يساورني قلق عميق إزاء الهشاشة البالغة التي تتسم بها سيادة القانون. فعدم قدرة النظام القضائي على محاسبة المذنبين يُعمّق ظاهرة الإفلات من العقاب، ويُضعف جوهر الدولة ذاته ويحرم الضحايا من الحق في العدالة والجبر. ومن غير المقبول عرقلة العدالة، وترهيب المحققين في الأنشطة الإجرامية، وكذلك عدم توفير الموارد الكافية للتحقيق في هذه الأعمال وسائر الجرائم الكبرى وانتهاكات حقوق الإنسان. وإني أدعو الحكومة المؤقتة والسلطات القضائية إلى العمل من أجل محاسبة المسؤولين عن الأعمال الإجرامية في الوقت المناسب مع التقيد التام بالإجراءات القانونية.

٤٨ - وفي الختام، أودّ أن أعرب عن التقدير للموظفين العاملين في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة ممثلي الخاص، وكذلك شركاء غينيا - بيساو الإقليميين والدوليين لمساهماتهم في الجهود الرامية إلى إرساء النظام الدستوري وتعزيز بناء السلام في البلد.